مجلة الأقتصاد الزراعى والعلوم الزراعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www. jaess.journals.ekb.eg

تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاستثمار في الصناعة والقيمة المضافة للصين

عبدالمنعم محمد السيد سيد أحمد الغنام*

المعهد الآسيوي - جامعة الزقازيق

Cross Mark

الملخص

إن من أبرز مظاهر النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية ، وزيادة أهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء ، وتكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي ، وتنسيق سياسات التجارة والاستثمار بين البلدان وفقًا لأنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة الدولية والتجمعات الإقليمية . فمنذ أواسط الثمانينيات ، بدأت علاقات جديدة تظهر نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية التي بدأت ملامحها وسماتها تتضح وتؤثر في التدفقات التجارية المالية بحيث غيرت اتجاهات وأشكال الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية مع ما ترتب عن ذلك من روابط بينها . إن أهم التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية تعود إلى انتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في المواصلات والاتصالات ، إلى زيادة الإنتاج الدولي عبر تصاعد عمليات تداول الإنتاج ، وتحرير سياسات التجارة والاستثمار . وتمثل هذه التغيرات وما أفرزته من تحرير اقتصادي غيَّر من اتجاهات وأهداف التجارة والاستثمار الدوليين التي أصبحت تخضع لآليات كمنظمة التجارة العالمية والإقليمية ولعل الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في إلغاء أو تحقيق القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات ، ولتحقيق هذا الهدف استعملت عادة آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية والاتفاقات العالمية والإقليمية .[1]

الكلمات الافتتاحية: التجارة الخارجية ، الاستثمار الأجنبي ، الصين ، القيمة المضاف

المقدمة ومشكلة البحث

تؤثر الاجارة الخارجية على قطاع الصناعة في الدول النامية خلال تعرض الإقتصاد المحلى بصفة عامة وقطاع الصناعة بصفة خاصة إلى المنافسة الخارجية وذلك برفع الحماية عن القطاع الصناعى الذي ينتج بتكاليف باهظة لا مبرر لها وبالتالي يصبح الخيار الوحيد لهذا القطاع للإستمرار في التجارة الخارجية هو الضغط لتخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية بإستيراد التقنية الحديثة .

وتتمثل مشكلة البحث في المحاور التالية :-

1- عدم معالجة انتقاء الاستثمارات الأجنبية بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم.
2- وجود بعض الاجراءات والضوابط المعقدة التي تؤثر على الاستثمار والتجارة الخارجية .
3- عدم تحقيق الاستراتيجية الموضوعية للاستثمار والصناعة وعدم التوافق مع النظام العالمي القائم للمحافظة إلى أقصى حد ممكن على الاستقلال السياسي والاقتصادي للصين.
4- الاجراءات والتعقيدات في السماح للاستثمارات الأجنبية للعمل بشروطها.
5- إهمال شبكات البنية الأساسية المشجعة لاستثمار مثل الموانئ والمطارات والمرافق وتنويع استحداث مصادر الطاقة.

هدف البحث: يستهدف البحث دراسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاستثمار في قطاع الصناعة والقيمة المضافة للصين من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة تطور علاقة التجارة الخارجية بالصناعة في ظل المتغيرات العالمية.
2- تقدير أثر متغيرات الصناعة على التجارة في الصين.
3- تحليل المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار حتى يمكن الاستفادة من تحرير التجارة الخارجية.
4- التعرف على آثار تحرير التجارة الخارجية على الصناعة (القيمة المضافة) في الصين
5- الوقوف على مدى تطوير الصناعة في الوقت الحالي من خلال دراسة نشأتها ومراحل تطورها في القرن الحادي والعشرين.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة وفقًا لأهداف الدراسة ومنها China Natural Bureau of Statistics ، UNIDO MVA 2018 Database UNIDO ، ونظرًا لما تمثله الصناعة والتجارة من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية في " الصين " كان لا بد من استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي ودمجه مع المنهج الاستدلالي؛ وبعض المراجع والكتب ذات الصلة بموضوع البحث

النتائج والمناقشات

1- الاستثمار والصناعة والتجارة في الصين:

الاستثمار الأجنبي هو أحد مفاتيح تجارة الصين الآخذة في الاتساع بل وتأمين احتياطاتها الكبيرة من العملات . فعلى مدار السنوات العشر الماضية اجتذبت الصين حوالي 20% من الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية وتقول الحكومة الصينية إن المشروعات الأجنبية مسئولة عما يزيد على نصف الصادرات والواردات ، وهي توفر 30% من المخرج الصناعي وفي البداية كان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين مركزًا في التصنيع ذي التوجه الخاص بالصادرات ومنذ عام 2000، عندما فتحت الصين قطاعات الخدمات لديها للمنافسة ، دخلت الفنادق ومحال البيع بالتجزئة والشركات المالية وغيرها واتسع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات على نحو أسرع بكثير من الاستثمار في الصناعة .[2] لقد شكلت المناطق الاقتصادية المفتوحة للتصدير استثمار الشركات الأجنبية والمؤسسات المالية الأجنبية ، الآليات الأساسية لمرحلة اقتصاد السوق الاشتراكية ، التي يعتقد الصينيون أنها قد حققت نجاحًا كبيرًا وأحدثت تغيرات هيكلية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية تطور الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى دخل الفرد من ناحية التغيرات البنيوية التي حدثت في الاقتصاد الصيني وبخاصة نقله من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد زراعي – صناعي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة . وتجدر الإشارة إلى أنه قد أنشئت في الصين عام 1995 خمسة مناطق اقتصادية خاصة في شنغهاي وشيان توشيا، وهاي نان ، وهذه المناطق تطبق السياسات الاقتصادية الخاصة وتتبع النظام الاقتصادي الخاص وهي تعتمد في تنمية اقتصادها بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير ، كما تتمتع هذه المناطق بامتيازات وتسهيلات خاصة في مجالات الضرائب وتأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب كما فتحت الصين 14 مدينة ساحلية فتوسع بذلك نطاق الانفتاح على العالم الخارجي نحو المناطق الحدودية والمناطق البعيدة عن السواحل مما دفع بقوة التطور الاقتصادي فيها .

1- إن الصينين قد أثبتوا أن الاستثمار الأجنبي مهم ولكنه ليس أساسيًا ، إذ أنهم وعلى الرغم من فقرهم قد استطاعوا أن يوفروا ثم يستثمروا نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك فإنه إذا تعرضت الصين لهروب الرأسماليين فإن ذلك لن يؤثر فيها كما حدث للمكسيك في عام 1994.

2- وجود حكومة فعالة في الصين قادرة على تصميم استراتيجيات وضع القرارات وتنفيذها ويظهر ذلك حاليًا في الإصلاحات التي حدثت في الريف والزراعة والميدان الصناعي ، إذ أن الاستراتيجية الصينية كانت هي التحرك التدريجي نحو السوق بنجاح يقوم على نجاح آخر ، فتحول الزراعة إلى القطاع الخاص أدى كذلك إلى تحويل الخدمات للقطاع الخاص ، مما قاده إلى تحويل تجارة التجزئة المحدودة إلى نفس القطاع ، والذي بدوره أدى إلى تحويل الصناعات التحويلية المحدودة إلى ذلك أيضًا .[3]

مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين :

يشير الجدول (1): إلى قيمة ونسبة مصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للصين خلال الفترة من عام 1979إلى 2018 حيث بلغ إجمالي القيمة 2.688 مليار دولار . حيث يتضح أن هونج كونج أفضل مصدرا لتدفقات الاستثمار في الصين حيث تمثل القيمة 1.241 مليار دولار بنسبة 46.2 % ، جزر فيرجن البريطانية تمثل قيمتها 286 مليار دولار بنسبة10.6% ، اليابان تمثل قيمتها 165 مليار دولار بنسبة 6.1% ، سنغافورة تمثل قيمتها 108 مليار دولار بنسبة 4.0% ، ألمانيا تمثل قيمتها 87 مليار دولار بنسبة 3.2% ، كوريا الجنوبية تمثل قيمتها 73 مليار دولار بنسبة 2.7% ، الولايات المتحدة الأمريكية تمثل قيمتها 72 مليار دولار بنسبة2.7% ، جزر كايمان تمثل قيمتها 49 مليار دولار بنسبة 1.8% ، هولندا تمثل قيمتها 37 مليار دولار بنسبة1.4% ، تايوان تمثل قيمتها 33 مليار دولار بنسبة1.2%.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى:algannam2019@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.121167

جدول 1. أفضل عشرة مصادر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين خلال الفترة من عام 1979-2018 (مليارات الدولارات والنسبة المئوية من المجموع) (%)

البلد	القيمة	النسبة من المجموع (%)
هونج كونج	1.241	46.2
جزر فيرجن البريطانية	286	10.6
اليابان	165	6.1
سنغافورة	108	4.0
ألمانيا	87	3.2
كوريا الجنوبية	73	2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	72	2.7
جزر كايمان	49	1.8
هولندا	37	1.4
تايوان	33	1.2
المجموع	2.688	100

Source: IMF Coordinated Direct Investment Survey
China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States Updated June 25, 2019p17.

الوجهات الرئيسية لتدفقات والمخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر بالصين:

يشير الجدول (2) : إلى الوجهات الرئيسية للتدفقات والمخزون والحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين خلال الفترة من عام 2017 إلى 2018 بالنسبة المئوية وبمليارات الدولارات حيث إن إجمالي المخزون بلغ حوالي 1.809 مليار دولار من الدول الموجودة بالجدول. حيث يتضح أن هونج كونج هي الوجهة الرئيسية لتدفقات الاستثمار في الصين حيث تمثل قيمة المخزون 981 مليار دولار ونسبة الحصة 54.2 % ، جزر كايمان حيث تمثل قيمة المخزون 251 مليار دولار ونسبة الحصة 13.9 % ، جزر فيرجن البريطانية حيث تمثل قيمة المخزون 122 مليار دولار ونسبة الحصة 6.7 % ، الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمثل قيمة المخزون 67 مليار دولار ونسبة الحصة 3.7 % ، سنغافورة حيث تمثل قيمة المخزون 45 مليار دولار ونسبة الحصة 2.5 % ، أستراليا حيث تمثل قيمة المخزون 36 مليار دولار ونسبة الحصة 2.0 % ، المملكة المتحدة حيث تمثل قيمة المخزون 20 مليار دولار ونسبة الحصة 2.0 % .

جدول 2. الوجهات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية غير المالية حسب المخزون خلال الفترة من عام 2017- 2018 (مليارات الدولارات ونسبة منوية من المجموع) (%)

المكان المقصود	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2017-2018	الحصة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال2017-2018 (٪)
هونج كونج	981	54.2
جزر كايمان	251	13.9
جزر فيرجن البريطانية	122	6.7
الولايات المتحدة الأمريكية	67	3.7
سنغافورة	45	2.5
أستراليا	36	2.0
المملكة المتحدة	20	1.1
المجموع	1.809	-

Source: China Natural Bureau of Statistics

2- ماهي القيمة المضافة وأهميتها :

يقصد بالقيمة المضافة قيمة الإنتاج الإجمالي من العملية الصناعية مطروحًا منها قيمة الاستهلاك الوسيط الذي يمثل المستلزمات السلعية والخدمية (4). وتشمل القيمة المضافة ، الفرق بين قيمة المواد الأولية المستخدمة في العمليات الإنتاجية ، وبين القيمة الإجمالية للمنتجات الجاهزة الصنع ، وقيمة المواد الأولية تشمل تكاليف المواد الخام والوقود أو الطاقة ، والحقيقة أن هذا المعيار ، هو أكثر المعايير استخدامًا في تبيان ظاهرة التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما يعود السبب في ذلك لكون المكسب من العمال في الولايات المتحدة أكبر مما هو في أي بلد في العالم(5)

3- أهمية القيمة المضافة:

أ- تساهم القيمة المضافة في القطاع الصناعي في تنمية هذا القطاع وزيادة إنتاجه إذا كانت كبيرة ، وإلا فإن مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي تبقى محدودة الأثر ، وتكون مساهمة قليلة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ب- يعد مؤشر القيمة المضافة من أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومساهمة المشروع الصناعي في خلق الدخول ، ويمتاز هذا المؤشر أيضًا عن المؤشرات الأخرى ، باستبعاده لقيمة مستلزمات الإنتاج لأن هذه القيمة كلما ارتفعت تزداد قيمة الإنتاج الصناعي رغم أن ذلك لا يعكس حدوث أي زيادة في كمية الإنتاج الصناعي ، لذا فهو يمتاز بذلك عن مؤشر الإنتاج الصناعي العام Gvossoutput بهذه الميزة .

ج- يعني تطور القيمة المضافة الصناعية وزيادتها وزيادة روابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى، أي أن نمو القيمة المضافة الصناعية يعكس تطور دور الصناعة في مجمل عملية التنمية وخاصة تنمية الموارد الذاتية. (6)

يشير الجدول (3): إلى تفوق الصين في القيمة المضافة للصناعات التحويلية والناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي لعام 2010 خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2018، حيث بلغت في عام 2000 حوالي 28.2% وفي عام 2018 بلغت حوالي 31.6% ، وأمريكا اللاتينية في عام 2000 بلغت حوالي 15.6% وفي عام 2018 بلغت حوالي 13.0% ، أوروبا بلغت في عام 2000 حوالي 13.2% وفي عام 2018 بلغت حوالي 15.0%، أفريقيا بلغت في عام 2000 حوالي 11.5% وفي عام 2018 بلغت حوالي 10.4%وبمقارنة الصين بباقي دول العالم وبالاقتصاديات الناشئة والنامية الأخرى والأقل تطورًا وحسب المنطقة وذات الدخل المرتفع والأعلى والأدنى والمنخفض وهذا يدل على تقدم الصين.

جدول 3. القيمة المضافة للصناعات التحويلية للصين وبعض دول العالم من الناتج المحلي الإجمالي الثابت بالدولار الأمريكي لعام 2010 خلال الفترة من 2000-2018 (%)

العالمية	2000	2005	2010	2015	2018
	15.1	**15.2**	**15.8**	**16.1**	**16.3**
الاقتصادات الصناعية	14.5	14.3	14.1	13.9	13.9
تطويروا EIE (حسب مجموعة التطوير)	17.2	18.0	19.4	20.3	20.6
الاقتصاديات الصناعية (باستثناء الصين)	15.3	15.3	15.1	15.0	15.1
الصين	28.2	29.0	31.6	31.8	31.6
الاقتصادات النامية الأخرى	11.6	11.2	10.8	11.5	11.7
الدول الأقل تطورًا	11.7	11.6	11.5	12.5	12.9
تطويروا EIE (حسب المنطقة)	17.2	18.0	19.4	20.3	20.6
أفريقيا	11.5	10.6	10.1	10.4	10.4
آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين)	15.3	16.0	16.3	16.3	16.6
أوروبا	13.2	13.5	14.1	14.5	15.0
أميركا اللاتينية	15.6	15.1	13.8	13.4	13.0
حسب الدخل					
ذات الدخل المرتفع	14.3	14.1	14.01	13.8	13.8
متوسط الدخل الأعلى	15.5	15.3	14.5	14.2	14.1
الدخل المتوسط الأدنى	19.1	20.0	21.8	22.8	23.1
دخل منخفض	13.0	12.8	12.6	13.2	13.5

Source: UNIDO MVA 2018 DatabaseUNIDO, 2018d.
STATISTICAL INDICATORS OF INCLUSIVE AND SUSTAINABLE INDUSTRIALIZATION Biennial Progress Report 2019p54.

يشير الجدول (4) : إلى تفوق الصين في القيمة المضافة للفرد بالنسبة للصناعة بالدولار الأمريكي خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2018 ، حيث بلغت في عام 2000 حوالي 489 وفي عام 2018 بلغت حوالي 2266 وأمريكا اللاتينية في عام 2000 بلغت حوالي 1125 وفي عام 2018 بلغت حوالي 1145، أوروبا بلغت في عام 2000 حوالي 874 وفي عام 2018 بلغت حوالي 1571 ، أفريقيا بلغت في عام 2000 حوالي 159 وفي عام 2018 بلغت حوالي 196 ،وبمقارنة الصين بباقي دول العالم وبالاقتصاديات الناشئة والنامية الأخرى والأقل تطورًا وحسب المنطقة وذات الدخل المرتفع والأعلى وهذا يدل على تقدم الصين.

جدول 4. القيمة المضافة للفرد في الصناعة للصين وبعض دول العالم بالدولار الأمريكي خلال الفترة من 2000-2018

العالمية	2000	2005	2010	2015	2018
	1233	**1354**	**1496**	**1643**	**1708**
الاقتصادات الصناعية	48936	5192	5252	5488	5629
تطويرو EIE (حسب مجموعة التطوير)	398	504	693	855	918
الاقتصاديات الصناعية الناشئة (باستثناء الصين)	528	602	688	749	773
الصين	489	778	1412	2016	2266
الاقتصادات النامية الأخرى	192	218	247	292	306
الدول الاقل تطورا	48	57	76	57	103
تطويرو EIE (حسب المنطقة)	398	504	693	855	918
أفريقيا	159	168	185	197	196
آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين)	211	266	337	402	444
أوروبا	847	1073	1272	1456	1571
أميركا اللاتينية	1125	1164	1212	1218	1145
حسب الدخل					
ذات الدخل المرتفع	4661	5007	5082	5316	5453
متوسط الدخل الأعلى	973	1079	1173	1199	1190
الدخل المتوسط الأدنى	690	905	1309	1658	1790
دخل منخفض	54	62	74	93	101

Source: UNIDO MVA 2018 Database UNIDO, 2018d.
STATISTICAL INDICATORS OF INCLUSIVE AND SUSTAINABLE INDUSTRIALIZATION Biennial Progress Report 2019p55.

4- التوجه الصيني نحو فتح أسواق إفريقية:

عرفت العلاقات التجارية الصينية في إفريقية تطورًا سريعًا، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين (7)، فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الإفريقية منذ عام 2000، أصبحت الشريك التجاري الثاني للقارة في عام 2010 بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا . (8) وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين في عام 2012 إلى ما يقارب 198.49 مليار دولار ، أي بنسبة نمو 16.7% أي الواردات فقد بلغت 113.71 مليار دولار ، أي بنسبة نمو 21.4% . (9) وحسب تقرير التنمية البشرية في عام 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان نهضة الجنوب. تقدم بشري في عالم متغير، فقد ارتفعت خلال

الفترة من عام 1992 – 2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الإفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار. أما في عام 2013 فأصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لإفريقيا ، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار في عام 2013 ، 2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل بين الولايات المتحدة والقارة الإفريقية بنحو الضعفين .[10] ولتشجيع الصادرات الإفريقية نحو الصين، ألغت هذه الأخيرة ابتداء من عام 2012 الرسوم الجمركية لما يقرب من 60% من صادرات 30 دولة إفريقية لها علاقات دبلوماسية معها. وللإشارة ، تبقى العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الإفريقية ، فنحو 60% من الصادرات الصينية موجهة إلى ستة دول إفريقية فقط ، وهي جنوب إفريقيا، مصر ، نيجيريا ، الجزائر ، المغرب ، بنين ، في حين أن 70% من الواردات الصينية تأتي مع أربع دول ، وهي أنغولا ، جنوب إفريقيا، السودان ، جمهورية الكونغو. [11] أمام صعود الصين في المبادلات التجارية لهذه الدول، فخلال المرحلة من عام1990 - 2011 أصبحت الصين تتحكم في العديد من الأسواق الإفريقية ، كنيجيريا ، كينيا ، جنوب إفريقيا ، الكوت ديفوار ، الكاميرون.

وهو ما نتج عنه تراجع فرنسا في الأسواق على الشكل التالي 6.4 نقطة في نيجريا، 4 نقط في كينيا، 0.8 نقطة في جنوب أفريقيا ،17.1 نقطة في الكوت ديفوار ، 22.2 نقطة في الكاميرون[12] . تتكون بنية الصادرات الصينية نحو إفريقيا من الآلات المصنعة ، البضائع والمواد الغذائية والمواد الكيميائية في حين يشكل النفط 70% من الواردات الصينية من إفريقيا ، يستورد أغلبية من أنغوليا والسودان [13] أشارت بعض دراسات الطاقة إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد المتطور إلى الضعفين ، حيث يرتفع الاستهلاك الفعلي من نحو 4.2 مليون برميل يوميًا من النفط عام 1997 إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميًا في عام 2020 مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في الاحتياطيات المحلية من الطاقة ، هو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي . ففي عام 2005 أنتجت الصين ما يقارب 3.7 مليون برميل واستهلكت 6.7 مليون برميل، أي أن العجز مقداره 3 ملايين برميل كان يجب تعويضه بالاستيراد من الخارج، وعند نسبة 45% من إجمالي الاستهلاك فإن مستوى تبعتها كان في الصين يتوقع له أن يبقى ثابتًا خلال العقد المقبل، في حين يتوقع أن يزداد الطلب بنسبة 3.4% سنويًا، مسببًا زيادة موازية في الطلب على المستورد. وتتوقع بعض التقديرات أن يصل الاستهلاك الصافي للصين من النفط في عام 2030 إلى ما يقرب من 15.7 مليون برميل من النفط يوميًا، في حين سيبقى الناتج عند 4.1 ملايين برميل ، مما سيؤدي إلى واردات قدرها 11.6 مليون برميل يوميًا تقريبًا 4 أضعاف الكمية المستوردة عام 2001 ، وبحلول عام 2045 سيبلغ اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة 45%[14]

أهم التوصيات :

1- يتوجب على الصين الحذر من استمرار انزلاقها وراء شراء السندات الحكومية الأمريكية تجنبًا لأي أزمات عالمية مفاجئة تؤدي إلى انهيار الدولار الأمريكي .

2- تحقيق توازن حقيقي بين الصناعة المحلية والدولية مما يؤدي إلى الحفاظ على المكاسب الخارجية ، وبنفس الوقت عدم تأثير أو تعرض اقتصاد هذه الدولة إلى انخفاض في النمو وزيادة في معدلات البطالة وركود للسلع والبضائع الوطنية المنتجة

3- يتوجب على الدول العربية إذا ما أرادت النهوض التعلم من صبر وحكمة الصينين وإصرارهم على النجاح والبروز في مراكز القوى الكبرى والبعد عن التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب وبناء النموذج الخاص بالتنمية دون الانزلاق خلف مشكلات الآخرين .

4- ضرورة تركيز الدولة على الصناعات التي تدر عليها عوائد عالية على الدولة المضيفة على المدى القصير والطويل بدلاً من توجيهها إلى القطاعات غير المنتجة.

5- يتوجب على الصين أن تنسج علاقاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع الدول الأخرى بعيدًا عن الهيمنة والمصلحة الخاصة ولكن من خلال الطرق السلمية والتعاون والتنافس الشريف وأن تحترم مقدرات الآخرين .

6- يجب أن تبذل الحكومة في الصين مزيدًا من الإصلاحات الهيكلية والمالية والاجتماعية المصاحبة للتوزيع العادل ، وأن تطور نظام الإصلاح الصناعي والاقتصادي يشمل جميع المجالات ومحاربة الفساد وعدم العودة إلى التخطيط المركزي في ظل تراجع الطلب العالمي .

المراجع

حشماوى محمد : (2006) الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، رسالة دكتوراه ، ص ص 200 ، 201 .

ابراهيم نافع :(1999) الصين معجزة نهاية القرن العشرين ،القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1، ص ص 149 ، 150 .

محمد صالح جاسم ، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المؤتمر العلمي الثاني ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار ، ص ص 291 ، 292 .

حمزة على خوالدة ، نسيم فارس برهم :(2015) العوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات ، مرجع سابق ، ص 60 .

محمد يونس عبدالحليم: (2020) الاقتصاد الصناعي ، جامعة الأزهر ،روابط للنشر وتقنية المعلومات،19 ش حسن أفلاطون،أرض الجلف ، مصر الجديدة، ط1، ص 25 .

بلماظة اكيوز ترجمة السيد أحمد عبدالخالق :(2006) الدول النامية والتجارة العالمية ، الأداء والآفاق المستقبلية ، دار المريخ ، ص 85 .

Catherine Gegout, LeRetrait deIEurope et La montee en Puissance de La Cgine en AFrique une evaluation des appyo ches, Liberales et constructivistes en I, union euro PLenne et Le nouvel equi;ibre Puissances, Politique Euro Peenne, no. 39, 2013 , pp.44-75.

فليب ليمار ، تحرير بريد انديا دودوا مينيك فيدال : (2011) أفريقيا ، مسرح المناورة الدبلوماسية الاقتصادية في أوضاع العالم ، 50 فكرة رئيسية للفهم نهاية العالم الأحادي ، بيروت ، مؤسسة الفكر العربي ، ص 80 .

China–Africa Ecinimicand Trade Cooperation2013. www.safpi.org/sites/default/files/ publications/China Africa Economic and Trade Cooope ration.

أمير محمد عبدالحكيم : (2015) ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية ، السياسة الدولية ، الموقع www.siyassa,org.eg/Portal/201

China–AfricaEcinimicandTradeCooperation2013.

على حسين باكير :(2010) التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة ، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد ، الانعكاسات ، بيروت ، دار المنهل اللبناني للدراسات ، ص 12 .

عبدالصمد سعدون عبدالله :(2007) الصراع على موارد الطاقة ، دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15 ، ص 107 .

حسن الحسناوي : استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا ، الديناميت والانعكاسات وأفريقيا والقوى الكبرى ، المغرب ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، بالمحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء ،ص ص 111 ، 112 بريد الكتروني elhanasi.afr@gamail.com

Liberalization of External Trade and its Impact on Investment in Industry and the Added Value of China

Al-Ghannam, A. M. E. S. A.*

Asian Institute - University of Zagazig

ABSTRACT

Among the most prominent manifestations of the rapid growth in capital flows and international trade, the increasing importance of services in both trade and foreign direct investment, the integration of production processes at the global level, and the coordination of trade and investment policies between countries in accordance with the regulations of the multilateral institutions, the World Trade Organization and regional groupings. Since the mid-1980s, new relations began to appear as a result of changes in the global economic environment, whose features and characteristics began to mature and affect financial trade flows, changing the trends and forms of foreign investment and international trade with the consequent links between them. The most important changes occurring in the international environment are due to the spread of the technological and informational revolution in transportation and communication, to the increase in international production through the escalation of production circulation processes, and the liberalization of trade and investment policies.These changes and the resulting economic liberalization have changed the trends and objectives of international trade and investment, which have become subject to mechanisms such as the World Trade Organization and the region. Perhaps the new trend in international economic relations lies in the abolition or realization of restrictions that were in the way of international trade and investments. To achieve this goal, mechanisms were usually used. In reforms in trade policies and global and regional agreements. (1)